ISSN: 1812-0512 (Print) 2790-346X (online)

Wasit Journal for Human Sciences

Available online at: https://wjfh.uowasit.edu.iq

OPEN ACCESS

Original article

Cultural Pluralism and Social Coexistence in Iraq after 2003 An Analytical Perspective

Russel Ali Wali[1], Hamza Jawad Khudair[2]

University of Baghdad – College of Arts – Department of Sociology

ABSTRACT

This research aims to study cultural diversity and social coexistence in Iraq after 2003 from an analytical perspective, with a focus on the impact of political and social transformations on the relationships among the different components of society, Iraq suffers from significant ethnic and religious diversity, including Arabs, Kurds, Turkmen, Shabak, and Kerdan, in addition to religious diversity that includes Shiites, Sunnis, Christians, Kaka'i, and other minorities, this diversity is considered a cultural and civilizational wealth, yet it also represents a major challenge if the relationships among the components are not managed in a way that reinforces national unity and mutual trust, the study focuses on identifying the challenges facing coexistence such as sectarian and ethnic conflicts, weak trust between groups, and the rise of sub-group affiliations at the expense of the national identity of civil society, contributing to building a cohesive Iraqi society capable of facing the challenges of the present and the future.

***Correspondence author*:**
rusul.ali2201@coart.uobaghdad.edu.iq
hamza.khodair@coart.uobaghdad.edu.iq

Received:30 **January** 2026
Accepted: 18 **April** 2026
Published: 01 **May** 2026

***DOI*:**
https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol22.Iss2.1599

1812-0512 /© 2026 The Author(s). Published by Wasit Journal for Humanities Sciences, Wasit University. This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/).

***Cite*:**
Wali, R. A., & Khudair, H. J. (2026). Cultural Pluralism and Social Coexistence in Iraq after 2003 An Analytical Perspective. Wasit Journal for Human Sciences, 22(2). https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol22.Iss2.1599

Keywords Cultural Pluralism, Coexistence, Social Diversity

التعددية الثقافية والتعايش المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ رؤية تحليلية

م.م. رسل علي وآلي [1]، ا.م.د. حمزة جواد خضير [2]
جامعة بغداد – كلية الآداب – قسم علم الاجتماع

المُستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة التعددية الثقافية والتعايش المجتمعي في العراق بعد عام 2003 من منظور تحليلي، مع التركيز على تأثير التحولات السياسية والاجتماعية على العلاقات بين المكونات المختلفة للمجتمع، يتميز العراق من تنوع إثني وديني كبير يشمل العرب والأكراد والتركمان والشبك والكردان، إضافة إلى تنوع مذهبي يشمل الشيعة والسنة والمسيحيين والكاكاية وأقليات أخرى، هذا التنوع يُعتبر ثروة حضارية، لكنه في الوقت نفسه يمثل تحديًا كبيرًا إذا لم تُدار العلاقات بين المكونات بطريقة تعزز الوحدة الوطنية والثقة المتبادلة، تركز الدراسة على تحديد التحديات التي تواجه التعايش، كما تبحث في العوامل التي يمكن أن تدعم التعايش المستدام، بما يسهم في بناء مجتمع عراقي متماسك قادر على مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل.

الكلمات المفتاحية: التعددية، الثقافية، التعايش

مقدمة البحث

يمثل موضوع التعددية الثقافية والتعايش المجتمعي أحد أبرز القضايا المعاصرة في الدراسات الاجتماعية والسياسية، لا سيما في الدول متعددة المكونات مثل العراق، الذي يتميز بتنوع إثني وديني كبير يشمل العرب والأكراد والتركمان والشبك والكردان، إضافة إلى تنوع مذهبي بين الشيعة والسنة والمسيحيين والكاكاية وأقليات أخرى، هذا التنوع يعد أحد أهم مقومات الهوية الوطنية، لكنه في الوقت ذاته يشكل تحديًا أمام بناء مجتمع متماسك إذا لم تُدار علاقات المكونات المختلفة بطريقة تدعم الوحدة الوطنية والثقة المتبادلة، شهد العراق بعد عام 2003 تحولات سياسية وأمنية واجتماعية عميقة، انعكست على طبيعة العلاقات بين المكونات المختلفة للمجتمع، فبرزت الصراعات الطائفية والعرقية، وتزايدت الانقسامات بين الجماعات، كما أضعف الانتماء إلى الهوية الوطنية الجامعة، هذه التحديات أثرت بشكل مباشر على فرص التعايش السلمي واستقرار المجتمع، مما جعل دراسة هذه الظاهرة وتحليلها أمرًا ضروريًا لفهم أسباب الصراع وسبل تعزيز التعايش بين المكونات المختلفة.

المبحث الأول: عناصر البحث

أولاً: المشكلة

تتمثل مشكلة البحث في العراق بعد عام 2003 في التحديات التي تواجه التعددية الثقافية وأثرها على التعايش المجتمعي، العراق مجتمع متعدد المكونات الإثنية والدينية، حيث تتعايش فيه مجموعات مثل العرب والأكراد والتركمان والشبك ..الخ، إلى جانب تنوع ديني يشمل المسلمن من الشيعة والسنة والمسيحيين والكاكاية وغيرهم، هذه التعددية تُعد ثروة ثقافية وحضارية، لكنها أيضًا تمثل تحديًا إذا لم تُدار بطريقة تدعم التفاهم والوحدة الوطنية، مرحلة ما بعد 2003 شهدت تغييرات سياسية وأمنية عميقة، أدت إلى زيادة الصراعات الطائفية والقومية، هذا الواقع خلق فجوة بين المجتمع والدولة وأضعف فرص التعايش السلمي، حيث أصبحت الهويات

الفرعية محور الصراع أحيانًا، ما أثر على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، لذلك تتمحور مشكلة البحث حول فهم العلاقة بين التعددية الثقافية والتعايش المجتمعي، وتحديد العوامل التي تعزز أو تعرقل هذا التعايش.

تساؤلات مشكلة البحث

1. كيف يسهم الصراع السياسي في العراق بعد عام 2003 في إعادة تشكيل أنماط التعايش المجتمعي بين المكونات المختلفة؟
2. ما أبرز التحديات البنيوية التي تعيق استقرار التعايش المجتمعي في ظل التعددية الثقافية في العراق؟
3. ما هي آليات تمكين التعايش بين المكونات المختلفة في المجتمع العراقي؟

ثانياً: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في أنها تسهم في معرفة كيفية تحويل التعددية الثقافية من ظاهرة قد تسبب صراعات إلى عامل دعم الاستقرار، كما تمكن من فهم التحديات التي تواجه المجتمع العراقي وتسليط الضوء على المشكلات المرتبطة بين المكونات، كما تساعد نتائج البحث صناع القرار والمختصين في وضع استراتيجيات لتمكين التعايش المجتمعي، وإدارة التنوع بطرق تقلل من الصراعات وتزيد من فرص التفاعل الإيجابي بين المكونات تهدف لتعزيز الهوية الوطنية وقيم التعايش.

ثالثاً: أهداف البحث:

1. دراسة أثر التعددية على التعايش المجتمعي بين المكونات المختلفة في العراق بعد عام 2003.
2. تحديد أبرز العوامل التي تعزز التعايش المجتمعي أو تعرقل مساره في العراق بعد عام 2003.
3. التعرف على اليات تمكين التعايش بين مكونات المجتمع العراقي.

المفاهيم والمصطلحات

التعددية لغةً: تُفهم بوصفها حالة من التنوع القائم على خصوصيات جماعية، لكنها لا تتحقق إلا داخل إطار من الوحدة المشتركة، لذلك لا يمكن اعتبار التفكك والقطيعة شكلاً من أشكال التعددية، كما لا تُعد الأحادية التي تُلغى فيها الفوارق أو تُقمع الخصوصيات تعددية بأي حال، (ابن منظور، ص19)، أما الثقافة فهي في أصلها اللغوي مشتقة من الفعل "ثقف" الذي يدل على المهارة والتمكن والفطنة، ويُقصد بها المعرفة المتراكمة التي يكتسبها الفرد أو الجماعة في المجالات التي يحتاجون إليها، وما تنطوي عليه من فهم وخبرة وقدرة على التعامل الواعي مع الواقع، (ابن منظور، ص. 282).

التعددية اصطلاحاً: ظهر مفهوم التعددية الثقافية في الخطاب العام خلال أواخر ستينيات وبداية سبعينيات القرن العشرين، عندما سارعت كلٌّ من أستراليا وكندا إلى إعلان تبنيهما له بوصفه إطاراً يناسب طبيعة مجتمعاتهما، التي تحتاج إلى هوية قادرة على استيعاب تعدد الثقافات داخلها، (مجيد،2010، ص. 43)، وتُفهم التعددية الثقافية باعتبارها اعترافاً رسمياً بالتنوع القائم بين الجماعات، انطلاقاً من واقع عالمي يتسم بتباينات عميقة في القيم والمعتقدات والرؤى، إلا أن هذه التباينات تبقى فاعلة ومؤثرة داخل بيئاتها الاجتماعية. كما تُعد التعددية الثقافية توجهاً سياسياً عاماً يستهدف تلبية احتياجات المجموعات الثقافية المختلفة في مجالات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية. (لى راتانسي، 2013، ص. 19). وانطلاقًا مما سبق، يمكننا تعرّيف التعددية

الثقافية تعدد الهويات والانتماءات داخل المجتمع مع الاعتراف المتبادل بها، بحيث يكون الاختلاف الثقافي أساساً للتفاعل الاجتماعي بين مكونات المجتمع، ومستوى مشاركتها في الحياة العامة.

التعايش لغةً: يعرف المعجم الوسيط التعايش من تعايشوا أي عاشوا على الألفة والمودة، وعايشة أي عاشا معاً، والعيش يُراد به الحياة وما تطيب به من الدخل والسكن والمطعم والمشرب (الوسيط، ص. 639_640) ، التعايش تفاعل بين طرفين هذا التفاعل مشترطاً لوجوب السلم، إن كلمة التعايش مصدر الفعل الخماسي تعايش أي بمعنى أخذ من العيش والعيش يُراد به الحياة، وكل شيء يعاش فيه فهو معاش، والأرض معاش والنهار معاش، وأعاشه الله تعالى عيشة راضية، والمعيشة جمعها معايش (الفراهيدي، 1989، ص. 189).

التعايش اصطلاحاً: يُعدّ التعايش السلمي حالة من الانسجام والاستقرار داخل المجتمع، بوصفه عاملاً أساسياً في تعزيز تطوره وتقدّم أفراده وتستند دراسة هذه الحالة إلى مجموعة من المؤشرات التي تعكس طبيعة السلوك والممارسات الاجتماعية، إذ يُقاس مستوى التعايش عن طريق مدى قوة الروابط الاجتماعية، وطريقة بناء العلاقات بين الأفراد، فضلاً عن قدرة المجتمع على تقبّل التنوع وإدامة التواصل بين مكوّناته الدينية والعرقية والسياسية والطبقية، بما يعزّز وحدة نسيجه الاجتماعي(البديوي، 2010، ص،10)، وانطلاقًا مما سبق، يمكننا تعرّيف التعايش المجتمعي: هي نسق اجتماعي من انتظام العلاقات بين الجماعات الاجتماعية المتعددة، يُستدل عليه من خلال درجة اندماجها النسبي في الحياة العامة، وحدود التوتر بينها، وقدرتها على الحفاظ على توازن اجتماعي.

المبحث الثاني: مكونات المجتمع العراقي

اولاً: مكونات المجتمع العراقي حسب التنوع الديني والمذهبي

1. العرب: العرب تطلق لفظة العرب على سكان الجزيرة العربية، وتلفظ سابقاً غرباً للدلالة إلى سكان البادية الغربية، وإن أصولهم تعود إلى الأقوام السامية وينقسمون إلى البدو المتنقلين والحضر الذي اتخذ بعضهم ضفاف الأنهار للعيش كما سكن البعض الآخر المدينة وامتهنوا الصناعة والتجارة (الحسني، 1958، ص. 35)، وكان العرب الحضريون وعرب العشائر الذين يقطنون قرب المدن تجمعهم روابط اقتصادية بالدرجة الأولى كانت العلاقة بينهم متوترة وحتى السبعينات من القرن التاسع عشر، يشكل العرب حوالي 75–80% من مجموع السكان، إذ يمثلون أكثرية في العراق، وكانوا يشكلون مجتمعات متمايزة مترابطة ومتباينة في ما بينها ومنغلقة على نفسها ويتمتعون بسمات مشتركة(بطاطو، 1990، ص. 31).

2. الأكراد: يمثل الأكراد مكونًا رئيسيًا آخر في العراق ويعيشون في الشمال، ولهم ثقافتهم ولغتهم الخاصة بهم ويشكلون ثاني أكبر مجموعة لغوية وثقافية في العراق بنسبة 2,2%، فضلاً عن اثنيات أخرى مثل الكلدو آشور الذين يعتنقون الديانة المسيحية والايزيديين والصابئة المندائيين وأعراق أخرى مثل الشبك والأرمن والشركس والكاكائيين وغيرهم(محمد، 2006، ص.10)، حاول الاكراد منذ القرن الثالث عشر أنشاء كيانات مستقلة للمطالبة بحقوقهم القومية تمكنت هذه كيانات من تغيير السياسة العثمانية في ولاياتهم مما زاد المخاطر والتحديات حولها، إذ باتت تشهد تدخلاً اجنبياً واضحاً بفعل الاندفاع الاستعماري في الشرق الأوسط والخليج، وفي القرن التاسع عشر باشروا بمرحلة العصيان والفتن والثورات الاجتماعية، ومع تأسيس الدولة العراقية في عام 1921

بدأ أكراد العراق يحاولون الحصول على حقوقهم من الحكومة العراقية ومنها حقوقهم القومية لكنها لم تمنحهم شيئاً مما دفعهم ذلك للقيام بثورة على الحكومة بقيادة الشيخ محمود ومصطفى البرزاني، كانت الحكومة العراقية(1920–1958) متجاهلة للأكراد وحقوقهم وتستعمل الحل العسكري وما نجم عن ذلك من خسائر بشرية واقتصادية(غزال،2021، ص. 44).

3. التركمان: يمثلون القومية الثالثة في العراق بعد العرب والأكراد ويؤلفون مكوناً عرقياً، مركز تواجدهم يمتد من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي فيقطنون قضاء تلعفر وقضاء خانقين ومندلي وبدرة، ولكن انتشارهم يتركز في مدينة كركوك والقرى المحيطة به يشكلون نسبة (٤,٦%)(البياتي، 1999، ص. 65)، تعرّض التركمان، منذ عام 1927 وحتى سقوط النظام السابق في 9 نيسان 2003، إلى سياسات تمييز واضحة أدّت إلى تقييد حقوقهم وإشعارهم بالاغتراب داخل وطنهم، كان الأبرز بين هذه الحوادث ما يوصف بمجزرة كركوك عام 1924، وقد جرت على أيدي القوات البريطانية، وعملية كاورباغي سنة 1946، وكانت بسبب إضراب عمالي عام المنتسبين لشركة نفط العراق في كركوك، أما مجزرة كركوك 1959 ، ومع صدور قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية بعد عام 2003، استمر تجاهل حقوقهم القومية مرة أخرى، ولم يُعترف بهم كقومية ثالثة في العراق، بينما دفعت بعض القوى الكردية نحو إدراج كركوك ضمن حدود إقليم كردستان، بقي التركمان يؤكدون تمسّكهم بوحدة الأراضي العراقية وقناعتهم بأن جميع مكوّنات الشعب من عرب وأكراد وتركمان وآشوريين وكلدان وإيزيديين وصابئة مندائيين يشتركون في الوطن نفسه، ويتساوون في الحقوق والواجبات ضمن إطار نظام ديمقراطي تعددي يضمن مكانة الجميع، كما يُعزى جانب من الظلم الذي لحق بهم تاريخياً إلى ضعف مشاركتهم السياسية في فترات مختلفة، مما زاد من تهميشهم وإقصائهم، تمتاز العلاقة العربية التركمانية بالانسجام ولم يعكرها إلا السعي لسلب حقوقهم في مناطقهم وإعطائها للعرب من قبل النظام السابق (الهرمزي،2003، ص. 53)، مما فرض عليهم حالة من الاغتراب داخل الوطن، كما أن دساتير العراق لم تنصفهم وحرموا من أبسط حقوق المواطنة فمنذ مطلع عام ١٩٨٣ لم يكن يحق لهم أن يمتلكوا عقار أو أرض في مدينة كركوك إلا بعد تبديل قوميته للعربية وانتمائه إلى إحدى العشائر العربية

4. الأرمن: هجرة إلى العراق تعود لبداية القرن العشرين تحديداً في عام 1918 عندما اجبروا على الهجرة من قبل العثمانيين، واستقروا في دهوك ونينوى وفي بغداد والموصل، قسمٌ آخر من الأرمن جاؤوا إلى العراق لغرض التجارة عن طريق الميناء واستقروا في البصرة، تم افتتاح أول كنيسة لهم في العراق عام 1932، أخذت اعدادهم بالانحسار بعد سيطرة تنظيم داعش على العراق عام 2014، وتعرض مناطقهم للهجمات مما أدى إلى النزوح وترحيل قسم منهم قسرياً، فيما تعرض قسم آخر للقتل والاختطاف، منذ عام 1991 ولغاية 2020 هاجر أكثر من 20 ألف أرمني خارج العراق، يمتلك الأرمن مقعدين في برلمان اقليم كوردستان حسب نظام الكوتا، لكن مساعيهم وتطلعاتهم تتجه نحو بغداد للحصول على مقاعد في البرلمان، شأنهم شأن الأقليات الأخرى في البرلمان العراقي، يسعى الأرمن للمطالبة بحقوقهم والحفاظ على هويتهم الخاصة داخل العراق(عزيز،2020).

5. الشبك: يعدّ الشَبَك إحدى المجموعات السكانية في العراق التي تعتنق الديانة الإسلامية، وتتركّز مناطق وجودهم في محيط مدينة الموصل وداخلها، وتمتلك لغة خاصة تتضمن مفردات مميزة، وينتمي أفرادها إلى الإسلام بغالبيتهم الشيعية مع وجود أقلية سنية، ويتوزع حضورهم أيضاً في بعشيقة وبرطلة وقضاء الحمدانية (الرواد، بدون تاريخ)، وتمتاز هذه الجماعة بلغتها الخاصة وعاداتها الاجتماعية والثقافية، التي تشترك في بعض جوانبها مع عادات السكان الآخرين، وتعيد بعض الروايات التاريخية وجود

الشبك إلى أواخر العصر العباسي، كما تُظهر الوثائق العثمانية أنهم كانوا يُعاملون بوصفهم جماعة مستقلة منذ القرن السادس عشر الميلادي، وقد ورد ذكرهم كذلك في دوائر معارف عالمية مثل دائرة المعارف البريطانية ودائرة المعارف الإسلامية، أما فيما يتعلق بصلتهم بالقومية الكردية، فيرى الأكراد ومعهم جزء من الشبك أنفسهم أن الشبك يُعدّون جزءاً من الشعب الكردي في المقابل، يعتقد قسم آخر من الشبك أنهم جماعة قومية مستقلة لها خصوصيتها الثقافية والدينية المميزة، ويُذكر أيضاً أن الشبك لا يختلطون بالزواج مع الأكراد، إذ لا يُقدمون على الزواج منهم ولا يزوّجونهم، مما يعزز شعورهم بالتمايز الاجتماعي والثقافي(الفلاحي، 2016، ص. 158).

ثانياً: مكونات المجتمع العراقي حسب التنوع الديني والمذهبي

اولاً: المسلمون: يحتضن العراق منذ القِدم مكونات دينية وعرقية ومذهبية عديدة، بعضها تعود لحضارات وادي الرافدين، وأخرى مستطرقة، وفدت إليه من مناطق مجاورة وبعيدة خلال حقب تاريخية طويلة، إذ شكَّلت هذه المكونات تاريخ العراق، غير أن الطابع الإسلامي كان هو السائد، في الحضور والتأثير منذ الفتح الإسلامي، إلا أنه برز بوضوح عند تأسيس الدولة العراقية في عام 1921(الخطاب،2020)، أن المسلمين في العراق يبلغ عددهم أكثر من 90% من مجموع السكان منقسمون منذ قرون إلى طائفتين الشيعة بنسبة تتجاوز60% غالبيتهم عرب، في حين تبلغ نسبة عرب السنة حوالي 40% أكثرهم على المذهب الحنفي والشافعي(مطر،2013، ص. 250).

وينقسم المسلمون إلى طائفتين تتمثل:

أ.الطائفة الشيعة: أصل كلمة شيعة على أنهم القوم الذين يجتمعون على الأمر، والشيعة أتباع الرجل وأنصاره، وجمعها شِيَع، وكل قوم اجتمعوا على أمر ما فهم شيعة وكان أمرهم واحد، ويتبع بعضهم رأي بعض فهم شيعة وأصل ذلك من المشايعة والمطاوعة، وقد غلب هذا الاسم على كل من يوالي علياً وأهل بيته، حتى صار اسماً خاصاً بهم(أحمد، 2007، ص17.) ، ثم تحول المفهوم للإشارة إلى تجمعات السياسية المعترضة على الحكم الأموي عن طريق التنظيم السري، كتنظيم أولاد محمد بن الحنفية، أو عن طريق الثورة كحركة التوابين بقيادة سليمان بن الصرد الخزاعي، والمختار الثقفي، وزيد بن علي بن الحسين، ولم يحظ التشيع بتمييز الفقهي إلا بجهود الإمام جعفر الصادق"ع"، لذلك يطلق على المذهب الشيعي بالمذهب الجعفري، خاصة وأن معظم الأحاديث التي يهتدي بها الشيعة جاءت مروية الإمام الصادق، وفقاً لما تشير إليه كتب الحديث المعتبرة عند الشيعة، منها الكافي لمحمد بن يعقوب الكليني، ومن لا يحضره الفقيه لمحمد بن علي بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق(الخيون،2005، ص.234).

ب. الطائفة السنية: مذهب فقهي سياسي وعقيدة إسلامية يوصف بها من يتبعون سنة الرسول محمد"ص" في عباداتهم وطقوسهم ومعاملاتهم، كذلك يعتقد أنهم من الأشاعرة ينسبون إلى أبو الحسن الأشعري مؤلف أسس علم الكلام المتعلق بعقيدة السنة والجماعة، إذ يعد من أشهر من دون في هذا المجال(السعدي،1988، ص. 15)، وينقسم العرب السنة إلى أحناف وشافعيين، وجزء من الحنابلة يستوطنون منطقة الربيع جنوب البصرة، من ذوي الأصول التجدية، ولكن معظم السنة لا مرجع فقهي لهم، ويعرفون أنفسهم بصفتهم سنة فقط، وأن النخبة السياسية السنية التي برزت في العراق بعد عام 2003 أغلبهم من محافظة الأنبار، مكن الخطاب الديني الطائفي للعديد من القوى العشائرية السنية أن تقدم نفسها بصفتها قوى طائفية، في ظل الاحتلال وبالتدريج دخلت لغة المكونات والطوائف(بشارة،2018، ص. 594).

ثانياً: المسيحيون: تذهب روايات أخرى إلى أن انتشارها بدأ بعد نحو ثلاثة عقود من رحيل المسيح، كما يعتقد بعض المؤرخين أن منطقة حدياب أربيل اعتنقت المسيحية سنة 59م، وذلك نتيجة حركة تبشيرية سلمية جرت بعيداً عن نفوذ الإمبراطورية البيزنطية وفتوحاتها العسكرية، كما تعرض المسيحيون لأشكال مختلفة من الظلم والاضطهاد وهدم دور عبادتهم ولم يكن الرهبان يستطيعون الظهور في الشوارع بالموصل دون أن يتعرضوا للهجوم والاعتداء، ولقد هدمت كنائسهم في البصرة وبغداد، كما إن نحو خمسين بالمئة من مسيحيي العراق ينتمون إلى الكنيسة الكلدانية، وحوالي عشرة بالمئة ينتمون إلى الكنائس الآشورية، فيما يشكل المؤمنون بالكنيسة السريانية الكاثوليكية والكنيسة السريانية الأرثوذكسية ما يقارب الأربعين بالمئة، أما الكنائس البروتستانتية فلا يتجاوز عدد أتباعها خمسة آلاف شخص، وكان للمسيحيين دور مهم في بناء الدولة العراقية الحديثة، إذ شاركوا في أول مجلس نواب بستة مقاعد، ثلاثة في الموصل واثنان في بغداد وواحد في البصرة، إضافة إلى مقعد في مجلس الأعيان حتى ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، وتشير بيانات تعداد ١٩٨٧ إلى وجود مليون وأربعمئة ألف مسيحي في العراق، بينما تقدر بعض المصادر العدد باثني عشر مليوناً، ثم بدأت الأعداد تتناقص منذ تسعينيات القرن العشرين بفعل الحروب والعقوبات الاقتصادية(الخزرجي، 2025، ص. 125).

ثالثاً: الإيزيديون: يُدْعَون باليزيدية وذهب بعض الباحثين على أنهم من المجوس الداسنيين، هجروا حاضرتهم القديمة يزد، وقطنوا داسن، فقيل لهم اليَزْدِيُون، ثم حرفته العامة وقالت: يزيديون(باشا، 2014، ص. 14)، تسم الديانة الإيزيدية بامتلاكها تراثاً دينياً مميزاً يقوم على تدرّج واضح في المراتب بين رجال الدين داخل الطائفة، وهو ما يتيح درجة عالية من التنظيم الديني ويُعدّ عاملاً أساسياً في تعزيز الترابط الداخلي بين أتباع كل مجموعة. ورغم تنوع مصادر معتقداتهم وطقوسهم، التي تجمع بين عناصر من الإسلام وموروثات دينية سابقة، فإن الإيزيديين يختلفون أيضاً في لهجاتهم، إلى جانب من يتحدثون باللهجة الكرمانجية أو البهدينانية، تمتلك مجموعات أخرى لهجات محلية خاصة، تتقاطع في بعض خصائصها مع لهجات المناطق المحيطة مثل الكورانية والهورمانية، أو لهجة ماجو ذات الجيم المفخمة، وهي السمات ذاتها التي تظهر، كذلك لدى جماعات أخرى كالشبك وعلى الرغم من هذا التنوّع في البنى اللغوية والمعتقدية، فإن العلاقة بين هذه التجمعات، وكيفية تفاعلها فيما بينها، لم تحظَ بالاهتمام الكافي من قبل الباحثين، وتجدر الإشارة إلى أن هذا البحث لا يتناول تاريخ الشبك أو جغرافيتهم، بل يُركّز على تطورهم الحديث والتحولات التي طرأت على تركيبتهم الاجتماعية، ولا سيما في ظل التأثيرات العنيفة التي مرّوا بها خلال السنوات الأخيرة(عبود، 2008، ص. 54).

رابعاً: الصابئة: من الشعوب الآرامية القديمة ولغتهم اللغة الآرامية، وتعتبر أحدى الديانات السماوية ويحيى(عليه السلام) نبيها ويقدس معتنقيها الكواكب والنجوم ويعظمونها، كلمة صابئي تعني الارتماس في الماء لذلك كانوا يفضلون السكن على ضفاف الأنهار بالقراب من نهري دجلة والفرات(سباهي، 2002، ص. 14)، تعرض الصابئة تاريخياً إلى شتى أشكال الاضطهاد الديني والاجتماعي، مما أثر بشكل كبير على توزيعهم الجغرافي، إذ تعرضوا لمجازر في أورشليم عام 70م، وقُتل آلاف منهم360 رجل دين، دفعهم ذلك للهجرة إلى وادي الرافدين، وفي القرن الرابع عشر خلال فترة حكم محسن بن مهدي في العراق، تعرضوا لإبادة جماعية، أذ قُتل رجال الدين والنساء والأطفال(يوسف، بدون سنة نشر)، بعد الغزو الأمريكي للعراق عام،2003 هاجر العديد منهم مما تسبب بانخفاض عدد الصابئة من حوالي 75,000 إلى 5,000 بسبب والانهيار الأمني والعنف الطائفي والاضطهاد، وتعرضهم

لعمليات قتل، اختطاف، وتهجير قسري، خاصة بعد سيطرة تنظيم داعش عام 2014، كما واجهوا تحديات في ممارسة شعائرهم الدينية بحرية(حسن،2021).

خامساً: الكاكائيون: إحدى الأقليات الدينية في شمال العراق، يستوطنون خانقين ومندلي وجلولاء وأربيل والسليمانية وكركوك على الحدود العراقية الإيرانية، ويمتازون بمعتقدات صوفية خاصة بهم، كما تُعدّ الكاكائية من حيث الانتماء القومي مجموعة فرعية من الأكراد، إذ تنتمي لغتهم إلى اللغات الإيرانية الشمالية أو الجنوبية الغربية ويتحدث الكاكائيون لهجة فرعية تُنسَب أحيانًا إلى فروع اللهجات الكورانية الهورامية، مع الأخذ بنظر الاعتبار تعرضهم لاختلاط واسع مع العرب والتركمان، مما جعل ثقافتهم وطرائق عيشهم أكثر قربًا من البيئة الاجتماعية العربية في العراق، ولاسيما في مدن الموصل وكركوك وبغداد، لا تتوفر بيانات رسمية دقيقة تؤكد عددهم أذ تشير المصادر الى ان عدهم يقدر بنحو ٢٠٠٠٠ كاكائي عام ١٩٢٨، وتبين التقارير الدولية لحقوق الاقليات سنه ٢٠١١ إلى أن عددهم يقدر بنحو ٢٠٠ ألف كاكائي(سلوم، 2013، ص. 226_227)، ولعل من أبرز التحديات التي واجهها الكاكائيون في العراق تتمثل بالاضطهاد الديني وعدم الاعتراف بهم كأقلية دينية، والاستيلاء على أماكن عباداتهم لتحويلها إلى مساجد وحسينيات، كما أن عدم السماح بتعليم هذه الديانة للأطفال في المدارس يشعرهم أن هويتهم الدينية مهددة بالزوال(شرقاوي،2022).

المبحث الثالث: تحديات تحقيق التعايش بين مكونات المجتمع العراقي

اولاً: الصراع السياسي: يعد المجتمع العراقي مجتمعاً متنوعاً ومتعدد الهويات، إذ يتميز بتركيبته القومية (العرب، الأكراد، التركمان)، والدينية (المسلمون، المسيحيون، الصابئة، الإيزيديون، الشبك وغيرهم)، والمذهبية (السنة والشيعة)، هذا التنوع غالباً ما يرافقه توترات وإشكالات عرقية ودينية ومذهبية، الأمر الذي يجعل من إشراك مختلف المكونات في البرلمان ومؤسسات الحكم وصناعة القرار ضرورة أساسية لتجنب احتمالات الصراع والتنازع، أن العرب (سنة وشيعة) يشكلون نحو 75% من السكان، في حين يمثل الأكراد قرابة 18%، والتركمان حوالي 2%. أما المسيحيون بمختلف طوائفهم (الأرثوذكس، الكلدان، الآشوريون،) فيبلغون نحو 3%، بينما يشكل الصابئة المندائيون أقل من 1%، ويُقدَّر الشركس بـ 0.5%، والأرمن (جميعهم من المسيحيين) بأعداد محدودة، إضافة إلى اليهود الذين لم يتبقَّ منهم سوى العشرات، أما التعددية السياسية التي برزت بعد 2003 فلم تُبنَ على أسس برامجية (اقتصادية أو اجتماعية أو تنموية)، بل اتخذت طابعاً طائفياً وإثنياً، إذ استندت القوى السياسية إلى الهويات الفرعية لتكريس نفوذها، لا بهدف تجاوز الانقسامات المجتمعية، وإنما لاستثمارها في التنافس السياسي، وقد انعكس ذلك في الخطاب السياسي العراقي الذي ساهم في تعميق أزمة الهوية الوطنية، حيث لم يُبلور مفهوماً جامعاً يحدد بوضوح طبيعة الانتماء الوطني العراقي، فتوزع الخطاب بين من يروج للهوية الإسلامية (كما في الأحزاب الإسلامية بشقيها السني والشيعي)، ومن يركز على الهوية القومية (كما هو الحال مع بعض الأحزاب الكردية)، فإن عملية بناء مؤسسات الدولة الأساسية جاءت هي الأخرى متأثرة بهذا الانقسام، مما أضعف قدرتها على أداء وظائفها بصورة مستقلة وفاعلة(حسن، 2016)، لذلك يمكننا القول أن الصراع السياسي أثر سلباً على الاستقرار الاجتماعي كما ساهمت سياسات الدولة في تعزيز شعور التهميش لدى بعض المكونات ما زاد من حدة التوتر وعمّق الانقسام وعرقل فرص تحقيق التعايش.

ثانياً: التمييز الطائفي: أن التمييز الطائفي والعنصري كان سياسة متبعة في العهد الملكي وما قبله، وحصل نوع من القطيعة مع هذه السياسة في فترة قصيرة وذلك في عهد حكم الزعيم عبد الكريم قاسم، ثم ما لبث أن تصاعدت في عهد عبد السلام عارف وما تلاه من حكم الجماعات البعثية عام 1968 لغاية سقوط النظام السابق في 2003 (حسين، 2011، ص.17)، شهد عراق ما بعد 2003نظاماً سياسياً طائفياً يعتمد على المحاصصة الطائفية والأثنية في توزيع المناصب السياسية وفقاً لأسس طائفية، كما شرع دستور فاقم حدة التميز والصراع والنزاع والفساد والإرهاب والتهميش والإقصاء والقتل والتدمير على نطاق واسع في العراق، فضلاً عن ما تعرض له الشعب العراقي خلال عام2014 في محافظات نينوى والأنبار وكركوك وصلاح الدين وديالى من قتل وتدمير، وما حل بالإيزيديين من سبي واغتصاب للنساء، وكذلك حالات التهجير القسري للمسيحيين والشبك وسكان تلعفر، لقد ساعدت القوات الأمريكية المحتلة بعض القوى والاحزاب السياسية من الوصول إلى الحكم لتمارس حكماً طائفياً من حيث النهج والأهداف والسياسية والسلوك الاجتماعي(صالح،2016، ص. 197)، رغم حصول الأقليات بعد عام 2003 على تمثيل نسبي عبر نظام الحصص (الكوتا) على المستويين الاتحادي والإقليمي، إلا أن هذا التمثيل بقي محدود الأثر، وتعرضوا لأنواع مختلفة من العنف كان أبرزها اجتياح تنظيم داعش لمناطقهم، وهو ما عزز قناعتهم بضرورة الدفاع عن وجودهم من خلال المشاركة المباشرة في صياغة السياسات واتخاذ القرارات، غير أن سيطرة القوى السياسية الكبرى على مفاصل الدولة جعلت الأقليات يشعرون بضعف فرصهم في المنافسة داخل المشهد السياسي، وحدّت من إمكانية وصولهم إلى المناصب العليا بعيداً عن إطار الكوتا، كما يعتبر كثير منهم أن ما يحصلون عليه من مواقع عبر هذا النظام لا يتجاوز الطابع الرمزي، لافتقاره إلى الفاعلية والتأثير الحقيقي في مسار العملية السياسية(المرهج،2022)، لذلك يمكننا القول أن التمييز الطائفي يمثل أحد أبرز العوائق أمام تحقيق التعايش في المجتمعات متعددة المكونات، إذ يولد شعوراً بعدم المساواة بين الافراد ويؤدي هذا التمييز إلى تهميش بعض الجماعات في الوصول إلى الوظائف والمناصب السياسية، وعليه، فإن الحد من التمييز الطائفي يتطلب سياسات شاملة لتحقيق التعايش بين جميع طوائف المجتمع.

ثالثاً: سياسات التغيير الديموغرافي: على المستوى المناطقي ظلّ الشيعة والسنة حتى ستينيات القرن الماضي يسكنون في مناطق منفصلة داخل بغداد وبقية المحافظات، إذ تركز وجود الشيعة في أحياء مثل الكاظمية والكرادة وعقد الأكراد، بينما سكن السنة في الأعظمية والوزيرية والصليخ والجعيفر(الرزاق، 2010، ص 151)، وساهمت الدولة في تعزيز هذا الاندماج عبر توزيع قطع الأراضي على موظفي الوزارات من دون اعتبارات طائفية، وهو ما خلق بيئة سكنية تجمع بين الشيعة والسنة ضمن إطار حضري مشترك فوفرت نموذجاً للتعايش الاجتماعي يتجاوز الانقسامات المذهبية، ومع وصول نظام صدام حسين إلى الحكم بدأت ملامح التمييز بالظهور من جديد، إذ منح امتيازات خاصة لكبار ضباط الجيش والبعثيين، وغالبهم من السنة، مما أسهم في نشوء مناطق يغلب عليها الطابع السني ولأسباب سياسية وأمنية عمد النظام إلى تغيير البنية الاجتماعية للعاصمة عبر تهجير مجموعات شيعية من بعض المناطق ومصادرة ممتلكاتهم، ثم توطين عائلات سنية مكانهم في مناطق مثل التاجي شمال بغداد وأبو غريب غربها واللطيفية جنوبها والنهروان شرقها، وهو ما أدى إلى خلق طوق اجتماعي مذهبي حول بغداد، لذلك يمكننا القول أن سياسات التغيير الديموغرافي تؤدي إلى زعزعة التوازن الاجتماعي بين الجماعات، ما يخلق توترات عميقة ويؤثر على الثقة المتبادلة بين المكونات،

كما تسهم في تعزيز الإقصاء وتغيير هوية المناطق لصالح فئة دون أخرى، وهو ما ينعكس على التعايش وبالتالي، فإن التغيير الديموغرافي يُعد أحد أهم التحديات التي تواجه بناء مجتمع متعايش.

رابعاً: تحديات الهوية: تعود ديمومة التوتر والعنف في المشهد السياسي والاجتماعي إلى هشاشة الهوية الوطنية العراقية، إلا أنّ العراقيين، مهما اختلفت انتماءاتهم الدينية والطائفية واللغوية، يتعايشون يومياً بصورة تكاد تخلو فيها العلاقات الاجتماعية من العنصرية المعلنة بشكل واضح (مطر، 2008، ص. 363)، يمكن أن تجسر الفجوة بين هذه الجماعات قليلة العدد، أو ضعيفة التأثير، أو غير موجودة أساساً وتؤدي هذه الظروف في النهاية إلى انقسام السلطة السياسية على أسس طائفية وعصبوي(Wimmer,. 2003, p. 113)، أذ ينشأ صراع الهوية عندما تبلغ التناقضات بين المكوّنات الاجتماعية، الأصلية منها والفرعية، مستوىً حاداً يدفع إلى حالة من التوتر المستمر ويؤدي إلى تعطيل القدرة على الفعل وإنتاج حالة من القلق الجمعي، لم تتمكن الحكومات المتعاقبة، على اختلاف أنظمتها السياسية، سواء كانت ملكية أو جمهورية أو شمولية أو ديمقراطية برلمانية، من تمكين الهوية الوطنية، إن عملية بناء مجتمع موحد وصياغة هوية مشتركة لا يمكن أن تتم من دون سلطة تمتلك القدرة على تنظيم المجتمع وفرض نسق جامع(كلاستر،1981، ص. 18)، وفي الحالة العراقية غلبت الهويات الفرعية على الهوية الوطنية، مما أدى إلى تصاعد الانتماءات العرقية والطائفية على حساب الانتماء إلى الدولة، وتحول الارتباط بالمكون إلى قيمة عليا تحكم سلوك الفرد بدلاً من الارتباط بالوطن، كما دفعت مخاوف الصراع العرقي بعض المكونات الأقل عدداً إلى الاستناد إلى دعم خارجي أو داخلي من مكونات غير منتمية إليها، الأمر الذي أدى إلى إضعاف الانتماء الوطني، وبعد وصول البعث إلى السلطة عام 1963 ثم ترسيخ حكمه عام 1968 أصبحت الهوية مرتبطة بالمشروع القومي الذي تجاوز التعددية القومية الموجودة في العراق لذلك يمكننا القول أن تحديات الهوية من أبرز الإشكالات التي تواجه المجتمعات المتعددة، لاسيما في ظل وجود صراعات سياسية وطائفية، إذ تتأثر الهوية بعمليات الاستقطاب والتمييز التي تُضعف الانتماء الوطني لصالح الولاءات الفرعية، ويُنتج عن ذلك تقويض أسس المواطنة وفي المحصلة، تصبح الهوية ساحة صراع اجتماعي يعرقل فرص التعايش بين المكونات.

المبحث الرابع: اليات تمكين التعايش بين مكونات المجتمع العراقي

اولاً: تمكين الوحدة الوطنية: يُعد تمكين الوحدة الوطنية عمليةً متكاملةً تتأثر بجملةٍ من العوامل الجغرافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، إذ ترتبط الإحداثيات الجغرافية ارتباطاً وثيقاً بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية، وتُسهم مجتمعةً في تحقيق الوحدة الوطنية وصياغة مفهوم المواطنة، كما تمارس هذه العوامل تأثيراً مباشراً أو غير مباشراً في رسم ملامح الواقع السياسي(حريز، 2017، ص23)، في السياق العراقي ازدادت التحديات التي واجهت الوحدة الوطنية بعد عام 2003، حين ساهم الاحتلال الأمريكي في إعادة تشكيل البنية السياسية على أسسٍ مكوناتيةٍ عرقيةٍ ومذهبيةٍ، بدءاً من تأسيس مجلس الحكم على هذا الأساس، مروراً بانتخابات عام 2005 التي كرّست مبدأ المحاصصة(محمد، 2014، ص. 148)، إن المجتمع العراقي رغم تنوعه القومي والديني والطائفي، لم يتمكن لسنواتٍ طويلةٍ من تحويل هذا التنوع إلى عاملِ قوةٍ يدعم اللحمة الوطنية، بل ساهمت الخلافات والصراعات بعد عام 2014 في تعميق الفجوات بين المكونات، وتنامي مشاعر الكراهية وفقدان الثقة المتبادلة(جاسم، 2019، ص.14)، الأمر الذي أدى إلى بروز صراعٍ هويّاتي حاولت من خلاله كل جماعة إثبات ذاتها وفرض وجودها على الآخرين، فتحول الصراع في

أحد مستوياته إلى تنافس حول تعريف هوية العراق ذاتها، وقد اتخذت كل جهة رؤيتها الخاصة انطلاقاً من خلفيتها الاجتماعية وهويتها السياسية كما تُسهم مادة التاريخ في تنمية الوعي الجمعي وتعزيز ثقافة الحوار والتعايش من خلال تعريف الطلبة بتجارب الماضي وما تضمنته من تضحيات مشتركة وصراعات أثّرت في بنية المجتمع، كما تكشف دراسة التاريخ آثار العنف والانقسام وتبرز أهمية الحوار وقبول الآخر بوصفهما مدخلين أساسيين لتحقيق التماسك الاجتماعي وتمكين المجتمع من تجاوز الأزمات وبناء الاستقرار(الشجيري، 2025، ص. 508).

ومن هنا، فإن تمكين الوحدة الوطنية في العراق يستلزم تعزيز قيم التعايش، وترسيخ مبادئ المواطنة المتساوية، لضمان استمرار السلم الأهلي، مع إبعاد المصالح السياسية والنزاعات الطائفية والعشائرية، تحقيقاً لعيشٍ مشتركٍ يسوده السلام والاستقرار.

ثانياً: تمكين العدالة الاجتماعية : تُعد العدالة الاجتماعية منظومة فكرية واقتصادية اجتماعية تشمل المساواة والعدل والتمكين وإتاحة الفرص للجميع، وتتجسد ضمن الأنظمة السياسية عبر الدساتير والقوانين، كما توصف العدالة الاجتماعية على أنها الحالة يشهد فيها المجتمع تحقيق الفرص المتكافئة لأبناء الوطن لتنمية قدراتهم وتوظيفها بما يخدم أفراد المجتمع، كما وتساعد العدالة الاجتماعية المجتمع على تحقيق النمو الاقتصادي، مما يضمن عدم تعدي الاجيال الحاضرة على حقوق الاجيال اللاحقة، مما يؤدي بالنتيجة إلى تحقيق التكافؤ في الفرص والمساواة في الحقوق توزيعات الدخول والثروات بأنصاف، وتحقيق التكافل اجتماعي، وانتفاء الاستغلال الظلم والاضطهاد والحرمان من الثروات المجتمع او من المشاركة بالسلطة السياسية او من كليهما واختفاء الاحساس بالتهميش والاقصاء الاجتماعي، مما يعزز الشعور بالإنصاف والتضامن والمشاركة المجتمعية وانعدام الفروق الاجتماعية بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع(براهيمي، 1997، ص. 54)، لذلك يمكننا القول أن العدالة الاجتماعية تمثل ركناً أساسياً في بناء مجتمع متماسك، إذ ترتبط بتوفير فرص متكافئة لجميع الأفراد بغضّ النظر عن انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو الطبقية، وعندما تغيب العدالة في توزيع الموارد والخدمات والحقوق، تنشأ فجوات اجتماعية تولّد شعوراً بالظلم والتهميش داخل بعض المكوّنات، وتؤدي هذه الاختلالات إلى تقويض أسس التعايش، لأن العدالة تُعدّ شرطاً لتمكين التعايش المكوّنات.

ثالثاً: تمكين الخطاب الديني: شهد الخطاب الديني خلال السنوات الأخيرة تحولًا عميقًا بفعل التطور السريع في تقنيات الاتصال وانتشار الوسائط الرقمية، إذ أتاح الفضاء الإلكتروني إمكانات واسعة لم تكن متوفرة في الإعلام الديني التقليدي، فأصبح الخطاب الديني يُقدَّم عبر منصات متعددة تجمع بين النص والصوت والصورة، مما عزز قدرته على الوصول إلى جماهير متنوعة وبأسلوب أكثر فاعلية وسرعة، ونتيجة لذلك، الأمر الذي جعل حضور الدين في النقاشات المجتمعية أكثر وضوحًا، وقد عززت هذه المنصات من انتشار الخطاب الديني بفضل سهولة استخدامها وقلة القيود المفروضة عليها واتساع دائرة المتلقّين فيها، ومع ذلك، فإن هذا التمكين التقني لم يخلُ من تحديات، إذ أدى الانفتاح الواسع للفضاء الرقمي إلى ظهور محتوى ديني متباين في جودته ومرجعياته فغياب الرقابة الواضحة في الإنترنت سمح بانتشار خطابات دينية تُنشر أحيانًا من مصادر غير معروفة(بوهلة، 2023، ص.286)، ومن هنا، فإن تمكين الخطاب الديني بحاجه الى مواكبة التغيرات المجتمعية الجديدة، يمثل تمكين الخطاب الديني أحد المرتكزات المهمة في دعم التعايش المجتمعي، خصوصاً عندما يتم تقديمه بصيغة معتدلة تُعلي، إذ يسهم هذا الخطاب، في الحد من التوترات

الطائفية عبر نبذ خطابات الكراهية، مما يدعم الاستقرار وفي النهاية، فإن الخطاب الديني المتوازن يشكّل قوة تُسهم في إعادة بناء الروابط بين الجماعات ضمن إطار وطني جامع.

النتائج

1. إن التعددية الثقافية في العراق تمثل ركيزة أساسية في تكوين المجتمع، وهي نتاج تراكم تاريخي طويل من التفاعل بين مكوّناته المختلفة.
2. إن التعايش المجتمعي بعد عام 2003 تأثر سلباً بالتحولات السياسية والأمنية، ما أدى إلى تنامي الانقسامات بين المكوّنات.
3. إن الإشكالية ليست في التنوع ذاته، بل في ضعف إدارة هذا التنوع وغياب سياسات واضحة لحماية الحقوق وضمان مشاركة عادلة للجميع.
4. إن صعود الهويات الفرعية جاء نتيجة ضعف مؤسسات الدولة، الأمر الذي خلق مساحات للنزاعات والانقسامات بدل الاندماج.
5. هناك قابلية حقيقية لدى المجتمع العراقي للتعايش بحكم الروابط التاريخية والجغرافية، لكن هذه القابلية تحتاج إلى دعم وسياسات تمكين.
6. إن غياب العدالة الاجتماعية وتفاوت الفرص الاقتصادية يُعد من أبرز العوامل التي تغذي التوترات وتضعف التماسك الاجتماعي.
7. إن تحقيق التعايش المجتمعي في العراق قابل للتحقق إذا ما توفرت الإرادة السياسية، وتفعّلت المؤسسات، وتم اعتماد سياسات شاملة لإدارة التنوع.
8. إن الخطاب الديني بحاجة إلى مواكب التغيرات المجتمعية الثقافية الجديدة، خاصةً مع تقدم وتطور الحياة.
9. إن تمكين الوحدة الوطنية في العراق يستلزم تعزيز قيم التعايش، وترسيخ مبادئ المواطنة المتساوية، لضمان استمرار السلم الأهلي، مع إبعاد المصالح السياسية والنزاعات الطائفية والعشائرية، تحقيقاً لعيشٍ مشتركٍ يسوده السلام والاستقرار.

الاستنتاجات:

1. إن المجتمع العراقي يتميز بتعددية ثقافية وقومية ودينية عميقة الجذور، إلا أن هذه التعددية تحولت بعد عام 2003 في كثير من الأحيان من مصدر غنى اجتماعي إلى مجال للتوتر والصراع نتيجة ضعف إدارة التنوع.
2. أسهمت التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدها العراق بعد عام 2003 في بروز الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة، الأمر الذي انعكس سلباً على التعايش بين مكونات المجتمع العراقي.
3. إن تعزيز التعايش المجتمعي في العراق يرتبط بوجود منظومة قيمية وثقافية قائمة على قبول الآخر واحترام الاختلاف، إلى جانب دور المؤسسات التربوية والإعلامية في نشر ثقافة الحوار والتسامح بين أفراد المجتمع.

4. إن غياب آليات مؤسسية واضحة لإدارة التعددية الثقافية أدى إلى استمرار بعض مظاهر التمييز الاجتماعي والثقافي بين المكونات، مما يعيق بناء علاقات اجتماعية قائمة على الثقة المتبادلة والتكامل المجتمعي.
5. إن سياسات التغيير الديموغرافي تُعد أحد أهم التحديات التي تواجه بناء مجتمع متعايش.
6. إن الخطاب الديني المتوازن يشكّل قوة تُسهم في إعادة بناء الروابط بين الجماعات ضمن إطار وطني جامع.

التوصيات:

1. اعتماد سياسة وطنية لإدارة التنوع الثقافي تقوم على الاعتراف بكل المكوّنات وحماية حقوقها، بما يعزز الاندماج.
2. تفعيل دور الدولة في ترسيخ المواطنة المتساوية من خلال إصلاحات قانونية ومؤسساتية تضمن تكافؤ الفرص.
3. إدماج مفاهيم التعددية، والتعايش، مع التركيز على قيم الوحدة الوطنية ونبذ خطاب الكراهية.
4. تمكين المكوّنات الصغيرة والأقليات من المشاركة الفاعلة في صنع القرار، وضمان تمثيلها العادل في المؤسسات السياسية.
5. تعزيز التنمية الاقتصادية المتوازنة في جميع المناطق دون تمييز، لأن غياب العدالة الاقتصادية يعد عاملًا أساسيًا في استمرار التوترات.
6. دعم المبادرات البحثية والدراسات المتخصصة حول التعايش والتنوع، وتشجيع الجامعات والمؤسسات العلمية على إنتاج معرفة تساعد متخذي القرار.

المصادر

1. Andreas Wimmer(2003)Democracy and Ethno-Religious Conflict in Iraq, Winter.
2. محمد، ابتسام،(2006) أطروحة الفدرالية في العراق عامل استقرار أم عدم استقرار، مجلة أوراق عراقية، العدد152، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.
3. باشا، أحمد تيمور،(2014)، اليزيدية ومنشأ نحلتهم، مؤسسة هنداوي، القاهرة.
4. كلاستر، بيار، (1981)، مجتمع اللادولة، ت: محمد حسين دكروب، الدار العربية للدراسات والنشر، بيروت.
5. بطاطو، حنا،(1990)، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت.
6. جاسم، خيري عبد الرزاق،(2019)، التعايش في مجتمع تعددي: دراسة حالة العراق، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد 76.
7. بوهلة، شهيرة،(2023)، مورفولوجيا الخطاب الديني الرقمي في الجزائر: دراسة تحليلية لعينة من الصفحات الدينية على شبكة الفيسبوك، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، المجلد 14، العدد 02.
8. حسين، عبد الخالق،(2011)، الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق، دار ميزو بوتيميا، بغداد.
9. الخيون، رشيد ، (2005)، الاديان والمذاهب بالعراق، دار لسان الصدق، العراق.
10. عبود، زهير كاظم،(2008)، الشبك في العراق، بحزاني للطباعة والنشر، العراق.

11. مطر، سليم،(2008)، الذات الجريحة، مركز دراسات الامة العراقية، بيروت.
12. مطر، سليم ،(2013)،العراق: سبعة آلاف عام من الحياة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
13. البياتي، عباس،(1999)، التركمان في العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية، العراق.
14. السعدي، عبد الملك عبد الرحمن،(1988)، شرح النسفية في العقيدة الإسلامية، مطبعة الشابندر، بغداد.
15. يوسف، غزوان يحيى الصابئة المندائيون: الواقع والطموح، منظمة حمورابي لحقوق الانسان، متاح على الرابط التالي: https://www.hhro.org/%D8%A7%D9%84%D8%B5 تاريخ الزيارة 2025/1/23.
16. الخطاب، فارس، الأقليات الدينية والعرقية في المعادلة السياسية العراقية،2020، متاح على الرابط التالي: https://studies.aljazeera.net/a تاريخ الزيارة 2025/1/30.
17. المرهج، هيام علي، الأقليات العراقية: مشكلة التمثيل، مركز البيان للتخطيط والدراسات،2022، متاح على الرابط التالي: https://share.google/iGdxbhorKVqs6A3i، تاريخ الزيارة 2025/9/4.
18. محمد، وليد سالم،(2014)، أسس السلطة وبناء الدولة – الأمة: دراسة حالة العراق، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان.
19. شرقاوي، يوسف، الكاكائية في العراق: تاريخ طويل واضطهاد مستمر،2022، متاح على الرابط التالي:
20. http://ansab-online.com/phpbb2/showthread، تاريخ الزيارة 2025/11/7.
21. الهرمزي، ارشد،(2003)، التركمان والوطن العراقي، كركوك.
22. غزال، ايناس أحمد،(2021)، الدول الاقليمية واقليم كردستان العراق بعد2003: دراسة في تطور المواقف والعوامل المؤثرة، دار الابداع، تكريت.
23. الخزرجي، حمد جاسم محمد، التعايش السلمي وحماية الأقليات الدينية في العراق بعد ٢٠٠٣: الأقليات المسيحية والإيزيدية نموذجًا،المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد4، المجلد2.
24. حريز، سيد حامد،(2017)، القانون الهوية والوحدة الوطنية في السودان: جدلية الثقافة والسياسة، الدار العالمية للنشر، مصر.
25. الرزاق، صلاح عبد، (2010)، مشاريع إزالة التمييز الطائفي في العراق، مكتبة مؤمن، بيروت.
26. صالح، قاسم حسين،(2016)، الشخصية العراقية من السومرية إلى الطائفية، الدار العربية للعلوم، بيروت.
27. براهيمي، عبد الحميد، (1997)، العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الاسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
28. الحسني، عبد الرزاق،(1958)، العراق قديما وحديثا، مطبعة العرفان، بيروت.
29. الفلاحي، رافع،(2016)، العراق عام في المنطقة الحمراء، مكتبة جزيرة.
30. سلوم، سعد، (2013)، حماية الأقليات الدينية والاثنية واللغوية، مسارات للتنمية الثقافية الإعلامية، بغداد.
31. بشارة، عزمي،(2018)، طائفة وطائفية وطوائف متخيلة، المركز العربي للأبحاث، لبنان.

32. سباهي، عزيز،(2002)، أصول الصابئة المندائيين ومعتقداتهم الدينية، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق.
33. أحمد، علي راغب حيدر، (2007)، المسلمون الشيعة في كسروان وجبيل: سياسياً تاريخياً اجتماعياً، دار الهادي، لبنان.
34. ابن منظور، لسان العرب، ج ٣، دار صادر، لبنان.
35. ابن منظور، لسان العرب، ج ٣، دار صادر، لبنان.
36. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، دار الفكر للطباعة، القاهرة.
37. الفراهيدي، الخليل بن أحمد،(1989)، معجم العين، مؤسسة دار الهجرة، ايران.
38. عزيز، عمار، الأرمن في العراق: أقلية على حافة الاندثار،2020، شبكة اخبار كركوك، متاح على الرابط التالي: https://kirkuknow.com/ar/news/63954، تاريخ الزيارة 2025/2/7.
39. حسن، لقاء ياسين، دولة المكونات في العراق بعد عام 2003: الواقع والمستقبل، المركز الديمقراطي العربي، 2016، متاح على الرابط التالي:https://democraticac.de/?p=36858 ، تاريخ الزيارة 2025/8/19.
40. الشجيري، حسام خليل علوان،(2025)، مفاهيم الانتماء الوطني في كتاب الاجتماعيات للصف الثالث المتوسط، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، مجلد4، العدد21.
41. لى راتانسي: التعددية الثقافية، (2013)، ت: لبنى عماد تركي، مؤسسة هنداوي للتعليم، القاهرة.
42. البديوي، طه،(2010)، السلام الاجتماعي والتعايش السلمي، دار غريب للنشر، القاهرة.
43. مجيد، حسام الدين،(2010)، إشكالية التعددية الثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

1. Andreas Wimmer(2003)Democracy and Ethno-Religious Conflict in Iraq, Winter.
2. Mohammad, Ibtisam (2006). Federalism in Iraq: A Factor of Stability or Instability? Iraqi Papers Journal, Issue 152, Center for International Studies, University of Baghdad.
3. Basha, Ahmad Taymour (2014). The Yazidis and the Origins of Their Sect. Hindawi Foundation, Cairo.
4. Clastres, Pierre (1981). Society Against the State. Trans. Mohammad Hussein Dakroub. Arab House for Studies and Publishing, Beirut.
5. Batatu, Hanna (1990). Iraq: Social Classes and Revolutionary Movements from the Ottoman Era to the Establishment of the Republic. Arab Research Foundation, Beirut.
6. Jassim, Khairi Abdul Razzaq (2019). Coexistence in a Pluralistic Society: A Case Study of Iraq. International Studies Journal, Issue 76, Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad.
7. Bouhla, Shahira (2023). Morphology of Digital Religious Discourse in Algeria: An Analytical Study of Selected Religious Facebook Pages. Ansana Journal for Research and Studies, Vol. 14, No. 2.
8. Hussein, Abdul Khaliq (2011). Political Sectarianism and the Problem of Governance in Iraq. Mesopotamia Publishing House, Baghdad.
9. Al-Khayoun, Rashid (2005). Religions and Sects in Iraq. Lisan Al-Sidq Publishing House, Iraq.

10. Aboud, Zuhair Kazem (2008). The Shabak in Iraq. Bahzani Printing and Publishing, Iraq.
11. Matar, Salim (2008). The Wounded Self. Iraqi Nation Studies Center, Beirut.
12. Matar, Salim (2013). Iraq: Seven Thousand Years of Life. Arab Foundation for Studies and Publishing, Beirut.
13. Al-Bayati, Abbas (1999). The Turkmen in Iraq. Center for Strategic Studies, Iraq.
14. Al-Saadi, Abdul Malik Abdul Rahman (1988). Sharh al-Nasafiyya in Islamic Creed. Al-Shabandar Press, Baghdad.
15. Yousef, Ghazwan Yahya. The Sabians–Mandaeans: Reality and Aspiration. Hammurabi Organization for Human Rights. Available at: https://www.hhro.org/ Accessed 23 January 2025.
16. Al-Khattab, Fares (2020). Religious and Ethnic Minorities in the Iraqi Political Equation. Al Jazeera Center for Studies. Available at: https://studies.aljazeera.net/ Accessed 30 January 2025.
17. Al-Murhij, Hiyam Ali (2022). Iraqi Minorities: The Problem of Representation. Al-Bayan Center for Planning and Studies. Available at: https://share.google/iGdxbhorKVqs6A3i Accessed 4 September 2025.
18. Mohammad, Walid Salem (2014). Foundations of Authority and State–Nation Building: A Case Study of Iraq. Academics for Publishing and Distribution, Amman.
19. Sharqawi, Youssef (2022). The Kaka'i in Iraq: A Long History and Continuous Persecution. Available at: http://ansab-online.com/phpbb2/showthread Accessed 7 November 2025.
21. Al-Hermazi, Arshad (2003). The Turkmen and the Iraqi Homeland. Kirkuk.
22. Ghazal, Enas Ahmed (2021). Regional States and the Kurdistan Region of Iraq after 2003: A Study of Position Development and Influencing Factors. Al-Ibda' Publishing House, Tikrit.
23. Al-Khazraji, Hamad Jassim Mohammad. Peaceful Coexistence and Protection of Religious Minorities in Iraq after 2003: Christians and Yazidis as a Model. Iraqi Future for Political and Strategic Studies, Vol. 2, Issue 4.
24. Hariz, Sayed Hamed (2017). Law, Identity, and National Unity in Sudan: The Dialectic of Culture and Politics. International Publishing House, Egypt.
25. Abdul Razzaq, Salah (2010). Projects to Eliminate Sectarian Discrimination in Iraq. Mo'men Library, Beirut.
26. Saleh, Qasim Hussein (2016). The Iraqi Personality from Sumerian Roots to Sectarianism. Arab Scientific Publishers, Beirut.
27. Brahimi, Abdelhamid (1997). Social Justice and Development in the Islamic Economy. Arab Unity Studies Center, Beirut.
28. Al-Hasani, Abdul Razzaq (1958). Iraq: Ancient and Modern. Al-Irfan Press, Beirut.
29. Al-Falahi, Rafi' (2016). Iraq: A Year in the Red Zone. Jazirat Library.
30. Saloum, Saad (2013). Protection of Religious, Ethnic, and Linguistic Minorities. Masarat for Cultural and Media Development, Baghdad.
31. Bishara, Azmi (2018). Sect, Sectarianism, and Imagined Sects. Arab Center for Research and Policy Studies, Lebanon.
32. Sabahi, Aziz (2002). Origins of the Sabians–Mandaeans and Their Religious Beliefs. Al-Mada Publishing House, Damascus.

33. Ahmed, Ali Ragheb Haidar (2007). Shiite Muslims in Keserwan and Jbeil: A Political, Historical, and Social Study. Dar Al-Hadi, Lebanon.
34 .Ibn Manzur, Lisan al-Arab, Vol. 3, Dar Sader, Lebanon.
35. Ibn Manzur, Lisan al-Arab, Vol. 3, Dar Sader, Lebanon.
36. Al-Mu'jam Al-Waseet, Arabic Language Academy, Dar Al-Fikr Printing, Cairo.
37. Al-Khalil ibn Ahmad Al-Farahidi, (1989), Mu'jam al-'Ayn, Dar Al-Hijrah, Iran.
38. Aziz, Ammar (2020). Armenians in Iraq: A Minority on the Brink of Extinction. KirkukNow News Network. Available at: https://kirkuknow.com/ar/news/63954 Accessed 7 February 2025.
39. Hassan, Liqaa Yassin (2016). The State of Components in Iraq after 2003: Reality and Future. Arab Democratic Center. Available at: https://democraticac.de/?p=36858 Accessed 19 August 2025.
40. Al-Shujairi, Hussam Khalil Alwan (2025). Concepts of National Belonging in the Social Studies Textbook for the Third Intermediate Grade. Wasit Journal of Humanities, Vol. 4, Issue 21.https://wjfh.uowasit.edu.iq/index.php/wjfh/ar/article/view/1348
41. L. Ratansi, Cultural Pluralism (2013), translated by Lubna Emad Turki, Hindawi Foundation for Education, Cairo.
42. Taha Al-Badawi, (2010), Social Peace and Coexistence, Dar Gharib Publishing, Cairo.
43. Hussam Al-Din Majid, (2010), The Problematic of Cultural Pluralism, Center for Arab Unity Studies, Beirut.